سياسة اللاانحياز :
تقييم جديد ومهمات جديدة

الدكتور كلوفيس مقصود

تبدو كلمة « اللاانحياز » لاول وهلة ، وكأن لها مدلول سلبي وبالتالي فهي تعني انها سياسة تعرف ماذا ترفض اكثر مما هي قادرة على تحديد ماذا تريد . فاللا النافية تعطي في الواقع هذا الانطباع ، الا ان الاكتفاء بهذا القدر من التعريف لا يفي مطلقا سياسة اللاانحياز حقها . وتاريخ هذه السياسة حافل بانجازات ضخمة في مساعدة حركات التحرر في العالم الثالث وفي تخفيف حدة التوتر اثناء مرحلة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفي توفير العناصر البشرية من أجل تنفيذ مهمات سلام في مناطق أزمة عديدة . وهنا لا بد من الاشارة الى ان سياسة اللاانحياز انبثقت في مرحلة كانت معرفة ما نرفض بمثابة بداية الطريق لاكتشاف ومن ثم تحقيق ما نريد .

نسوق هذه المحاولة لاعادة النظر في تعريف سياسة اللاانحياز بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة للدول غير المنحازة الان في الجزائر والذي ، كما في السابق تتمثل فيه منظمة التحرير الفلسطينية لعرض قضايا نضال الشعب الفلسطيني ودراسة الوسائل الناجعة التي من شأنها ضمان القدر الاقصى من المساعدة لهذا النضال وارساء قواعد جديدة للعلاقات والتنسيق تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي حدثت في الواقع العالمي وفي حالة المجابهات والتحديات التي تواجهها حركة التحرر الفلسطيني بشكل خاص وحركة التحرر العربي بشكل عام .

في هذا المضمار ، فان ميزة الرفض وان اتسمت بالسلبية تشكل ، كما شكلت في الماضي ، موقفا حاسما من تحالفات عسكرية واستراتيجية اعتبرتها القيادات الوطنية في العالم الثالث مقيدة لحركتها وبالتالي مؤدية الى فقدان الاستقلال مضمونه الحقيقي ، لان الاستقلال بالنسبة للحركات التحررية الاصيلة وللحكومات الوطنية التي انبثقت عنها — مثل الهند في اواخر الاربعينات ، ومصر عبد الناصر في الخمسينات — لم يعن ممارسة لاشكال ومراسيم السيادة بل لحق المبادرة الكاملة في اتخاذ الموقف في ضوء مصالح حماية المكاسب القومية وتطويرها من خلال التنمية والتحول الجذري في المجتمعات التي يعملون فيها او يتسلمون فيها مقادير السلطة . الا ان هذه القوى المتحررة كانت ولا تزال تعتقد ان انجاز مهماتها الوطنية ، وفي مجالات التنمية والتحول بالذات ، تتوقف الى حد بعيد على مساهمتها في تخفيف حدة التوتر الدولي واشاعة جو الانفراج وتحويل مناطق الاحتكاك الى مناطق سلام .

الا ان هذه الاهداف المرحلية والبعيدة المدى اصطدمت ، كما كان متوقعا ، بسياسات الامبريالية التي تخلت عن أشكال الاستعمار التقليدية وتنازلت في كثير من المناطق عن الوجود الاستعماري المباشر لتمارس سيطرة استغلالية على الطاقات الاقتصادية وان